

بيان صحفي

مؤشرات النشاط التجاري والطلبات الجديدة تنمو بوتيرة قوية في أكتوبر 2021

مركز قطر للمال PMI™

- مؤشر مديري المشتريات يسجل ذروة جديدة في أكتوبر 2021 بسبب النمو القياسي لمؤشرات النشاط التجاري والطلبات الجديدة
- معدّل نمو التوظيف يواصل ارتفاعه للشهر الثالث عشر على التوالي
- أسعار الإنتاج ترتفع بأسرع وتيرة لها في سبعة أشهر

جُمعت بيانات شهر أكتوبر 2021 في الفترة من 12-22 أكتوبر 2021

الدوحة - قطر: 3 نوفمبر 2021 - أشارت أحدث بيانات دراسة مؤشر مديري المشتريات التابع لمركز قطر للمال إلى استمرار التحسّن القياسي في النشاط التجاري لشركات القطاع الخاص القطري غير المرتبط بالطاقة في بداية الربع الرابع من العام 2021. وارتفعت مؤشرات الإنتاج والطلبات الجديدة إلى أعلى معدّل لها منذ بدء الدراسة في أبريل 2017 وكان معدّل نمو النشاط التجاري ملحوظاً في قطاعات الخدمات المالية والإنشاءات. وجاء انتعاش الاقتصاد بعد تخفيف إجراءات الإغلاق وارتفاع أسعار الغاز عالمياً إلى مستويات قياسية.

يتمّ تجميع مؤشرات مديري المشتريات لقطر من الردود على الدراسة من لجنة تضمّ 450 شركة تقريباً من شركات القطاع الخاص. وتغطي هذه اللجنة عدة مجالات تشمل الصناعات التحويلية، والإنشاءات، والبيع بالتجزئة والجملة إلى جانب الخدمات، كما أنّها تعكس هيكل الاقتصاد غير المرتبط بالطاقة وذلك وفقاً لبيانات الحسابات الوطنية الرسمية.

مؤشر مديري المشتريات الرئيسي لقطر التابع لمجموعة IHS Markit هو مؤشر مركب مكون من رقم واحد يشير إلى أداء شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في قطر. ويحتسب مؤشر مديري المشتريات الرئيسي لقطر على أساس مؤشرات الطلبات الجديدة، والإنتاج، والتوظيف، ومواعيد تسليم الموردين والمخزون من المشتريات.

وسجّل مؤشر مديري المشتريات ارتفاعاً قياسياً جديداً للشهر الثاني على التوالي من 60.6 نقطة في سبتمبر إلى 62.2 نقطة في أكتوبر 2021، وأشارت قراءة مؤشر مديري المشتريات إلى أعلى تحسّن إجمالي في النشاط التجاري لشركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة منذ بدء الدراسة قبل أربع سنوات ونصف. وارتفعت القراءة الرئيسية للمؤشر في أكتوبر 2021 لأعلى مستوى في تاريخ الدراسة للشهر الخامس على التوالي.

ومنذ بدء تحسُّن النشاط التجاري في يوليو 2020 بسبب تعافي الاقتصاد من تأثيرات إجراءات الإغلاق، اتجه مؤشر مديري المشتريات إلى الارتفاع مُسجلاً 55.1 نقطة مقارنة بمتوسط السلسلة على المدى الطويل البالغ 50.7 نقطة منذ بدء الدراسة في أبريل 2017.

ويساهم أكبر مكونين من المكونات الفرعية لمؤشر مديري المشتريات، وهما: الطلبات الجديدة (30%) والإنتاج (25%)، في تسجيل مؤشر مديري المشتريات لقراءة قياسية في أكتوبر 2021. وارتفعت مؤشرات الطلبات الجديدة والإنتاج إلى مستويات قياسية في أكتوبر 2021 مع تجاوز معدّل النمو المستوى المُسجّل بعد انتعاش الاقتصاد نتيجة إلغاء إجراءات الإغلاق في يوليو 2020. وكان لمؤشر التوظيف (20%) ومؤشر المخزون من المشتريات (10%) مساهمات إيجابية في ارتفاع قراءة مؤشر مديري المشتريات في أكتوبر 2021، ولكن بدرجة طفيفة مقارنة بشهر سبتمبر 2021. وكان لمؤشر مواعيد تسليم الموردين (15%) تأثير سلبي طفيف على القراءة الرئيسية للمؤشر في أكتوبر 2021.

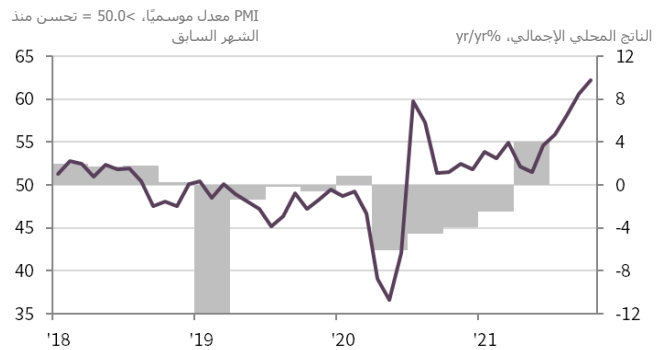
وأشار الارتفاع القياسي في معدّل نمو النشاط التجاري الكلي إلى تسجيل معدّلات نمو قوية في جميع القطاعات الرئيسية الأربعة، وهي: الخدمات، والبيع بالتجزئة والجملة، والصناعات التحويلية والإنشاءات. وسجّل قطاع الإنشاءات نموًا في النشاط التجاري في أكتوبر 2021، بينما حقق قطاع الخدمات المالية الذي يمثل جزءًا من قطاع الخدمات الأوسع، الأداء الأقوى بعد نمو النشاط التجاري لشركات الخدمات المالية بوتيرة غير مسبوقة.

وساهم ارتفاع الطلب على السلع والخدمات في تحسُّن قراءة مؤشر الإنتاج في أكتوبر 2021، حيث تجاوز معدّل النمو المستوى القياسي المُسجّل في يوليو 2020. وارتفعت كمية الأعمال غير المنجزة للشهر الثالث عشر على التوالي رغم ما صاحبه من تكثيف أنشطة التوظيف في شركات القطاع الخاص القطري غير المرتبط بالطاقة. وارتفعت الأجور للشهر الخامس على التوالي نتيجة زيادة الطلب على الموظفين.

وتحسّنت توقعات الشركات القطرية بشأن نمو الأعمال غير المنجزة خلال الاثني عشر شهرًا المقبلة. وتوقعت الشركات القطرية أن تستمر ظروف السوق بالتحسُّن في عام 2022 بسبب تنظيم بطولة كأس العالم لكرة القدم في قطر باعتبارها عاملاً مُعزِّزًا لمستوى الطلب. أما على مستوى القطاعات الفرعية، فكان مستوى الثقة في قطاع الخدمات هو الأعلى في أكتوبر 2021.

واستمرّت الضغوط على التكاليف في أكتوبر 2021 مع ارتفاع متوسط تكاليف مستلزمات الإنتاج للمرة السادسة في الأشهر السبعة الأخيرة. ونتيجة لذلك، رفعت الشركات القطرية أسعار السلع والخدمات في أكتوبر إلى أعلى مستوى لها منذ مارس 2021.

مؤشر PMI™ لقطر التابع لمركز قطر للمال مقابل الناتج المحلي الإجمالي



المصادر: مركز قطر للمال، مجموعة IHS Markit وجهاز التخطيط والإحصاء بدولة قطر.

شَهْدَ قطاع الخدمات المالية نموًا بوتيرة سريعة في أكتوبر 2021

- أشارت بيانات الدراسة الأخيرة إلى انتعاش قطاع الخدمات المالية
- شَهِدَت الطلبات الجديدة في قطاع الخدمات المالية نموًا بمعدّل هو الأعلى منذ بدء الدراسة قبل أكثر من أربعة أعوام ونصف
- كان معدّل نمو التوظيف في قطاع الخدمات المالية الأعلى خلال أكثر من عامين

أشارت بيانات مؤشر مديري المشتريات لقطر إلى تسجيل نمو سريع في قطاع الخدمات المالية في أكتوبر 2021. وارتفع النشاط التجاري الكلي في قطاع الخدمات المالية لأعلى معدّل له منذ بدء الدراسة قبل أكثر من أربعة أعوام ونصف مع الارتفاع الكبير في الطلبات الجديدة.

واستجابةً للطلب الكبير على الخدمات المالية، رفعت شركات الخدمات المالية أعداد موظفيها في بداية الربع الرابع من العام 2021. وكان معدّل استحداث الوظائف هو الأعلى منذ أغسطس 2019 وتجاوز بسهولة معدّل النمو المُسجّل في القطاع الخاص القطري غير المرتبط بالطاقة بكامله. وظلّت شركات الخدمات المالية متفائلة حيال توقعات النمو خلال الاثني عشر شهرًا المُقبلة.

ووصلت الضغوط على التكلفة إلى أعلى مستوياتها منذ يوليو 2020، ما دفع شركات الخدمات المالية إلى رفع رسوم الخدمات المالية بدرجة كبيرة خلال شهر أكتوبر 2021.

تعليق

"بدأنا نرى الآن بوادر إيجابية لتعافي الاقتصاد القطري مدعومة بشكل أساسي بالتزام الدولة باستراتيجيتها طويلة الأمد للتنوع الاقتصادي والتطبيق الناجح لبرنامج التطعيم الوطني ضد فيروس كورونا (كوفيد-19) الذي انطلق مع خطة الرفع التدريجي للقيود الاحترازية وإعادة فتح القطاعات الاقتصادية.

وبالنسبة لنا في مركز قطر للمال، الذي يعد أحد أهم المؤسسات التي تساهم بشكل مباشر في تنوع الاقتصاد القطري، نتوقع أن يشهد الاقتصاد الوطني انتعاشًا قويًا العام المقبل مع توقعات نمو وإعادة في مختلف المجالات وخاصة في القطاع الخاص القطري غير النفطي.

نحن فخورون بهذا الدور الكبير الذي يساهم به المركز في دفع الانتعاش الاقتصادي في هذه الفترة تحديداً وعلى مدى الأعوام الماضية، وسنواصل عملنا على تنوع القطاعات الاقتصادية الرئيسية في البلاد بالتوازي مع المبادرات الوطنية الأخرى".

يوسف محمد الجيدة، الرئيس التنفيذي لهيئة مركز قطر للمال

- انتهى -

نبذة عن مركز قطر للمال

تأسس مركز قطر للمال لينشط داخل الدولة ويقع في مدينة الدوحة حيث يوفر منصة أعمال متميزة للشركات الراغبة في التأسيس ومزاولة أنشطتها في قطر أو المنطقة بوجه عام. كما يتمتع مركز قطر للمال بإطار قانوني وتنظيمي خاص ونظام ضريبي وبيئة أعمال راسخة تجيز الملكية الأجنبية بنسبة تصل إلى 100% وترحيل الأرباح بنسبة 100% وضريبة على الشركات بمعدل تنافسي بنسبة 10% على الأرباح من مصادر محلية.

يُرحب مركز قطر للمال بمجموعة كبيرة من شركات الخدمات المالية وغير المالية.

للمزيد من المعلومات عن الأنشطة المسموح بها ومزايا مزاولة الأعمال تحت مظلة مركز قطر للمال، يرجى زيارة qfc.qa

@QFCAuthority | #QFCMeansBusiness

مسئولة الاتصال الإعلامي

مركز قطر للمال: منى جابر آل ثاني، مسؤولية العلاقات العامة، m.althani@qfc.qa

للاستفسارات بشأن التقرير

مركز قطر للمال: gatarpmi@qfc.qa

نبذة عن مجموعة IHS MARKIT

تُعد مجموعة IHS Markit (بورصة نيويورك: INFO) مؤسسة رائدة في مجال المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية، وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجيل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والأمور الحكومية، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة يُعتمد عليها. وتمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف من العملاء في قطاع الشركات والقطاع الحكومي، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مُدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.

نبذة عن مؤشرات مديري المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مديري المشتريات (PMI™) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مديري المشتريات (PMI™) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية.

لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI™ التابع لمركز قطر للمال بواسطة مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسله إلى مديري المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص القطري غير المرتبط بالطاقة.

والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات والقوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. وتغطي الدراسة القطاعات التالية: الصناعات التحويلية، والإنشاءات، والبيع بالتجزئة والبيع بالجملة، والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مديري المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%) ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر أكتوبر 2021 في الفترة من 12-22 أكتوبر 2021

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال ب: economics@ihsmarkit.com

الاتصال

IHS Markit: جوانا فيكرز | هاتف: +44 207 260 2234 | البريد الإلكتروني: joanna.vickers@ihsmarkit.com